

الأستاذ رشيد بن مالك

المحاضرة الأولى في مادة السيمولوجيا والأنثربولوجيا

طلبة السنة الثالثة ليسانس

شعبة الأنثربولوجيا

يعد كتاب تاريخ وسوسولوجيا اللباس/ بعض الملاحظات المنهجية⁽⁴³⁾، استدارة حاسمة في البحث السيمولوجي والأنثربولوجي المعاصر. وسيلاحظ القارئ أن التبشير الأولى للبحث حول اللباس ظهرت عند رولان بارث في 1957 ولا يمكن أن نفهم، وندرك الأطر المنهجية لإنجازاته السيمولوجية إلا إذا وضعناها في السياق التطوري العام لبحوثه، وربطناها بأول إنجاز حول اللباس. وعلى هذا الأساس، يعد تاريخ وسوسولوجيا اللباس نقطة تحول هامة تستمد قيمتها الدلالية والعلمية من تحركها في اتجاهين. يندرج الاتجاه الأول ضمن إطار دياكروني يؤرخ فيه رولان بارث لتاريخ اللباس. ولا غرابة إذا ألمح بارث إلى البحوث الأولى، ومن ضمنها الموضحة في 1830 للأستاذ غريماس، التي لفتت انتباه الدارسين إلى أهميتها. أما الاتجاه الثاني، فإنه يثبت الأرضية السانكرونية كقاعدة أساسية لدراسة اللباس ليس كعنصر مفصول عن العناصر المحيطة به، بل كنظام قائم بذاته ترتبط عناصره بمجموعة من المعايير الجماعية. في هذا السياق يعترف بارث، في معرض حديثه عن اللسانيات التي لم تتوصل إلى توضيح العلاقات بين السانكروني والدياكروني، بأن علم اللباس science du costume⁽⁴⁴⁾ لم يتشكل بعد. ربما لعدم اكتمال الرؤية، لم يتوسع بارث في هذا الاقتراح، ولم يضبط حدود علم اللباس، ولا القوانين التي ستحكمه، ولا طبيعة العلاقة التي ستربطه باللسانيات أو السيمولوجيا.

يقر بارث في بداية التحليل بأن البحوث العلمية حول اللباس ظهرت في حدود 1860 على يد العلماء وأمناء الأرشيف على غرار كيشرات، وديماي، وإنليرت Quicherat, Demay ou Enlart، وتتوخى دراساتهم معالجة اللباس كمجموعة من القطع، والنظر إلى القطعة الثيابية بوصفها حدثا تاريخيا يستدعي تحديد حقبة ظهوره، وملابسات نشأته. ويرى أن تاريخ اللباس لم يستفد من التجديد الذي مس الدراسات التاريخية المنجزة منذ ثلاثين سنة، وتحديد البعد الاقتصادي والاجتماعي للتاريخ، ولم يقد أيضا من العلاقة بين اللباس والوقائع الهوية كما حددها لوسيان فيبر Lucien Febvre، ولا من المنحى الإيديولوجي للماضي كما أقره المؤرخون الماركسيون. وأفضت به هذه النقود إلى القول إن هذه الدراسات تفتقر إلى المنظور المؤسسي للباس، ولم تعن في مسارها بتحديد النظام الثيابي والمجموعة الأكسيولوجية التي تشكله (إكراهات، ممنوعات، تسامح، انحراف...)، وإن المشكل الأخطر في كل

الدراسات التاريخية حول اللباس هو الخلط العاري من أي حذر منهجي بين المعايير الداخلية والمعايير الخارجية⁽⁴⁵⁾، وتصور الثوب، على نحو مستديم، باعتباره دالا خاصا لمدلول عام خارجي عنه (حقبة، بلد، طبقة اجتماعية). ويؤكد، من جهة أخرى، على الأهمية التي أولتها الدراسات الإنجلوساكسونية حول سيكولوجية الثوب للحوافز التي تقف وراء الاكتساء وذلك بالاعتماد على ثلاثة عوامل: الحماية والحياء والتزيين. ونبه إلى أن العلاقة بين التزيين والحماية تعد من المرتكزات الأساسية التي أفضت ليس فقط إلى الاعتقاد بأن الباعث على التزيين هو الأهم، بل الميل إلى تخصيص مفردة الثوب لوقائع الحماية، ومفردة اللباس لوقائع الزينة. من هذا المنظور، يعبر بارث عن رفضه لنوع من الدراسات ينهض على الوهم "السيكولوجي"، الذي يعتري كل المناقشات حول اللباس. فما يهم الباحث ليس الانتقال (الوهمي) من الحماية إلى الزينة، بل نزوع كل غطاء جسدي إلى الاندماج في نظام شكلي منظم معياري يكرسه المجتمع. فالجنود الرومان الذين ألقوا على أكتافهم بطانيات للاحتماء من المطر كانوا يؤدون فعلا حمائيا خالصا⁽⁴⁶⁾. ومحصلة هذا التحليل القائم على الاستدلال المنطقي نتيجة مفادها أن استحواذ المجتمع على شكل أو استعمال معين هو الذي يؤسس اللباس، وليس مقدار ما يؤديه من منفعة أو تزيين. أن تضع المرأة زهرة على شعرها أو أذنها فسيظل سلوكها فعلا تزيينيا مادامت الفئة الاجتماعية لم تقننه. وهذا يدعو إلى الإقرار بأن الأعمال المخصصة للباس سواء كانت سيكولوجية أو تاريخية لم تطرحه بالمطلق كنظام، يعني كبنية ليس لعناصرها أبدا قيمة خاصة. وتدل هذه البنية فقط بارتباطها بمجموعة من المعايير الجماعية. فمسألة النظام عند بارث تستمد وجودها من الرؤية اللسانية السوسيرية ولا تفارقها لأنه اقتنع بأهميتها في معالجة اللباس. ومن منطلقات هذه الرؤية عالج التداعيات المنهجية للنماذج السوسيرية في دراسة اللباس وتحديد الثنائية لسان/كلام المنضوية تحت اللغة باعتبارها مصطلحا نوعيا يضم الاثنين معا. فاللغة البشرية التي يمكن أن تدرس وفق مظهرين: اللسان والكلام، تعد مؤسسة اجتماعية مستقلة عن الفرد، فهي مخزون يمتح منه كلامه ونظام مفترض لا يتحين إلا في الكلام ومن خلاله، وفعل فردي أيضا. وهذه التخريجات تصدق أيضا على الثوب. فاللباس على غرار اللسان حقيقة مؤسساتية واجتماعية بامتياز. مستقلة عن الفرد وهي بمثابة المخزون الذي يمتح منه الفرد ملبسه؛ إنها حقيقة فردية. أما الاكتساء الذي يكافئ الكلام عند سوسير فإنه الفعل الذي يحين الفرد من خلاله اللباس. فثنائية اللباس والاكتساء على غرار اللسان والكلام تشكل كلا نوعيا يخصص له بارث تسمية الثوب. ويلاحظ بارث أن العلاقة بين اللباس والاكتساء علاقة دلالية: فدلالة الثوب تتنامى بالانتقال من الاكتساء إلى اللباس: يعبر الاكتساء أكثر مما يُشعر، أما اللباس المتسم بحمولة دلالية قوية، فإنه يشكل العلاقة الفكرية والإشعارية بين حامل اللباس وجماعته⁽⁴⁷⁾.

بعد الإحاطة بهذه التوضيحات المهمة، ينتقل بارث إلى ثنائية سوسيرية أخرى: الدياكرونية والسانكرونية، ويؤكد على ضرورة التمييز بينهما لمعالجة اللباس. والمشكلة الرئيسية هي الإدراك الجدلي للعلاقة بين النظام والسيروية. ويحيل في هذا السياق إلى جورج داروين الذي أقام توازياً بين النمو البيولوجي والنمو الثيابي. ولكن هذا غير كاف، في رأي بارث، مادام النظام لم يحدد بالمعايير الداخلية التي لم تقف عند حدودها الدراسات التاريخية للباس. وحتى اللسانيات من جهتها لم تتوصل إلى تجلية العلاقة بين السانكرونية والدياكرونية. ويكتفي بارث باقتراح اثنين من الاحتياطات المنهجية البنائية والتاريخية بالارتكاز على اللسانيات. فهو يشدد، أولاً، على ضرورة قبول تخفيف النظام بالاعتماد على التفكير في البنات من منطلقات الميول التي قد تكتسي أهمية أكبر من التأمل فيها على أساس التوازن الصارم، فاللباس يحيا حياة متناغمة مع بيئته التاريخية أكثر من اللسان؛ تناغم يتجلى في الحقب التاريخية العنيفة (حروب، هجرات، ثورات) التي يمكن أن تقوض بسرعة النظام، ولكن، خلافاً لما يجري في اللغة، فإن إعادة ترميمه تكون أسرع. ويستحسن، ثانياً، ألا يعاد إدماج، في مأل الأشكال الثيابية، الحتميات الخارجية إلا بعد إحصاء كل العوامل الداخلية التي تهيء، في صلب النظام نفسه، شطراً من تطوره⁽⁴⁸⁾.

وبالانتقال إلى ثنائية الدال والمدلول تكون رؤية بارث قد اكتملت بتوافقها توافقاً تاماً مع رؤية سوسير يظهر في تبنيه إقرار سوسير القاضي بإنزال علم الدلالات منزلة القسم من السيميولوجيا. ويستنتج أن هذا الإقرار يصدق أيضاً على اللباس الذي لا يمكن أن يختزل إلى الوظيفة الحامية أو التزيينية، ويعد حقلاً سيميولوجياً بامتياز ووظيفته الدالة هي التي تؤسس الثوب كواقعة اجتماعية⁽⁴⁹⁾. وبالاستناد إلى ملاحظات ميارسون M.I.Meyerson حول العلامة، يميز بارث في الثوب بين الوقائع القرينية والوقائع الدالة⁽⁵⁰⁾:

أ) الوقائع القرينية: تجري القرينة خارج أي قصدية أو سلوك موجه. ويلاحظ بارث أن عدداً من الكتاب الأنجلوساكسونيين عالجوا الوقائع القرينية الأكثر أهمية باعتبارها قرينة مقترنة بالجواني. وتواصلت بحوثهم في اتجاهين: اتجاه سيكولوجي صرف (الولايات المتحدة) يخص الاختيارات والحوافز: تمت محاولة توضيح تراتبية الحوافز في الاختيارات الثيابية بواسطة الاستبيانات والروايات.

أما الاتجاه الثاني لهذه البحوث حول سيكولوجية الثوب مستوحى من التحليل النفسي بالمعنى الواسع للمصطلح. ويرى بارث أن دراسات من هذا النوع يمكن أن تكون، خارج إطار التحليل النفسي، مثمرة أكثر لما يتعلق الأمر بوصف ما يمكن أن يسمى بتعابير الشخصية. ويلاحظ أن مفهوم القرينة مهم في تفسير التحليل النفسي. ويتساءل في هذا السياق عما إذا كان الشكل الثيابي يشكل فعلاً قرينة، ويتم خارج أي قصدية. ويلفت بارث الانتباه إلى أن منظور التحليل النفسي يقر دائماً بوجود اختيار للباس من جماعة أو اختيار للاكتساء من حامله؛ ولئن كان الثوب هنا يُعطى دائماً كموضوع لاستشفار يمكن

أن يقوم به القارئ (الجماعة، الأنا الأعلى أو المحلل)، فإنه، في رأي المحلل النفسي، أقرب إلى الدلالة ووقائع التعبير منه إلى القرينة.

ب) وقائع الدلالة أو الإشعار: ألمح بارث إلى إمكانية وجود حدود مترججة وغامضة بين الوقائع القرينية ووقائع الإشعار: قد تأتي واقعة إشعارية من واقعة قرينية سابقة؛ فثوب الرياضة الذكوري (ذي الأصل الإنجليزي) يحيل على قرينة تتضمن الرغبة في تحرير الجسد، ثم انفصل عن وظيفته ليتحول إلى لباس من قطعتين يدل على حاجة هي أقرب إلى التكريس منها إلى الشعور. ترتبط دراسة دلالة الظواهر الثيابية، عموماً، بشكل وثيق بالعناية التي يحلل بها اللباس كنظام سانكروني. وينتهي بارث من هذا كله إلى أن درجة الإسهام في النظام دالة (خضوع كلي، فروق، انحرافات)، فقيمة النظام لا تدرك إلا على مستوى التمجيدات والاحتجاجات. فالثوب هو في الواقع دال على مدلول واحد أساسي يتمثل في درجة إسهام الحامل (جماعة أو فرد). ويركز بارث في هذا السياق على درجة اندماج الحامل في المجتمع الذي يعيش فيه: أحداث تاريخية عنيفة يمكن أن تلدد (ترك) إيقاعات الموضة وتأتي بأنظمة جديدة، فتغير نظام المشاركة، ولكنها لا تفسر إطلاقاً الأشكال الجديدة. كانت ملابس الحداد بيضاء فيما مضى، وهي اليوم سوداء. لا ينفي بارث إمكانية حمل رمزية الألوان قيمة تاريخية. ولكنه يؤكد على أن الواقعة الاجتماعية لا تكمن في لون الحداد الذي يعبر عنها، بل في صيغة المساهمة التي يستلزمها.

يستحيل أن يدرك القارئ التفاصيل الجزئية للمشروع السيميولوجي البارثي دون العودة إلى هذه اللحظة الحاسمة في مساره العلمي الذي يتصدره كتاب ميثولوجيات (1957) حيث يستعمل لأول مرة، فيما يبدو، السيميولوجيا العامة استعمالاً موسعاً مقترناً برؤية سوسير. ويشدد في هذا الكتاب على أنه لم يتبادر إلى ذهنه أبداً الخروج من هذه السيميولوجيا العامة⁽⁵⁴⁾ في أثناء دراسة الوقائع المقترنة بمنازلة في الكاتش، وطبق من المأكولات المطبوخة، ومعرض الفنون التشكيلية. وفي بحث آخر (1957)، وفي إطار نفس الرؤية السوسيرية، يشير بارث إلى أن سوسير افترض علماً للدلالات حيث لا يشكل علم الدلالة اللغوي إلا قسماً منه، ويذهب إلى أن اللباس الذي لا يمكن أن يختزل إلى وظيفة واقية أو تزيينية يعد حقلاً سيميولوجياً بامتياز، وأن وظيفته الدالة هي التي تؤسسه واقعة اجتماعية كلية⁽⁵⁵⁾. وبانتقاله إلى ثنائيات اللسان والكلام⁽⁵⁶⁾، والدياكروني والسانكروني⁽⁵⁷⁾، والدال والمدلول⁽⁵⁸⁾، تكون رؤية بارث قد اكتملت بتوافقها توافقا تاماً مع رؤية سوسير. ويظهر هذا التوافق في تبنيه إقرار سوسير؛ ومفاده أن علم الدلالات يحمل تسمية السيميولوجيا حيث ينزل علم الدلالة اللغوي منزلة القسم⁽⁵⁹⁾ منها.